مجلة جامعة الملك خالد

للدراسات التاريخية والحضارية

مجلة علمية محكمة – نصف سنوية

ISSN 1658-8568

المجلد (١) العدد (٢) يوليو ٢٠٢٠

أحمد حسين عبدالجبوري، الأوضاع العامة في أربيل من خلال تقارير القناصل البريطانيين في العراق ١٨٣١-١٩١٤م، العدد الثاني، ص١٥٩- ١٨٤.

الأوضاع العامة في أربيل من خلال تقارير القناصل البريطانيين في العراق ١٨٣١- ١٩١٤م

د. أحمد حسين عبدالجبوري
جامعة تكريت – العراق

الملخص:

يعتني هذا البحث بدراسة تاريخ مدينة أربيل من خلال التقارير التي يرفعها القناصل والدبلوماسيون والعاملين في القنصلية البريطانية في بغداد وممثليتها في الموصل عن منطقة كردستان وتحديدًا أربيل وأهم الأحداث التي تجري فيها ومن مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال الزيارات الميدانية للمنطقة، فضلاً عن المعلومات التي ترد إليهم من جهات أخرى. تهدف الدراسة إلى مناقشة عدة فرضيات تحاول إيجاد الحلول لها وهي هل كانت هذه التقارير تقدم صورة جلية وصادقة عن أوضاع أربيل ومدى مصداقيتها بعد مقارنتها مع المصادر المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: القناصل البريطانيين؛ التمثيل الدبلوماسي؛ زيارة أربيل؛ المقيم البريطاني والأكراد؛ النشاطات الاستطلاعية والجغرافية.

المقدمة:

تهتم هذه الدراسة بتاريخ مدينة أربيل من خلال التقارير التي رفعها القناصل والدبلوماسيون والعاملين في القنصلية البريطانية في بغداد وممثليتها في الموصل عن منطقة كردستان وتحديدًا أربيل وأهم الأحداث التي تجري فيها ومن مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال الزيارات الميدانية للمنطقة، فضلاً عن المعلومات التي ترد إليهم من جهات أخرى. ويهدف البحث إلى مناقشة عدة فرضيات تحاول إيجاد الحلول لها وهي: هل كانت هذه التقارير تقدم صورة جلية وصادقة عن أوضاع أربيل ومدى مصداقيتها بعد مقارنتها مع المصادر المعاصرة، أما النقطة الثانية فتحلل دور هذه التقارير في رسم السياسة البريطانية تجاه منطقة كردستان عامة وأربيل خاصة من حيث وضع الخطط والاستراتيجيات للمرحلة القادمة. بينما تهتم النقطة الثالثة بدراسة العلاقة بين القيادات الكردية في أربيل والموظفين البريطانيين الذين يزورون المنطقة بين الحين والأخر. في حين تبحث النقطة الرابعة في موقف الدولة العثمانية من تحركات موظفي القنصلية البريطانية في مناطق النفوذ العثماني وطبيعة العلاقة بينهما. وأخيرًا تناقش النقطة الخامسة المشاريع التي كانت تقوم بها القنصلية البريطانية وممثليتها في الموصل في المجال التعليمي والصحي.

وتحاول هذه الدراسة الاجابة عن عدة تساؤلات منها: هل بالإمكان اعتماد هذه التقارير كمصدر أساسي في دراسة تاريخ أربيل؟ وما مدى مصداقية المعلومات التي تقدمها هذه التقارير؟ وهل كان الهدف منها خدمة المنطقة ام خدمة مصالح بريطانيا في كردستان؟ وهل كان هدف هؤلاء من زيارة المنطقة الاطلاع على واقعها المتردي وتقديم الخدمات لها وتدوين ذلك في تقارير ترفع إلى حكوماتهم؟ وهل بالإمكان اعتبار هذه التقارير هي دراسة ميدانية للمنطقة كون معلوماتها أستقيت من زيارة ممثل القنصلية للمنطقة. وأسئلة أخرى مع إجاباتها في ثنايا البحث.

وتعتمد الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي للتقارير موضوع الدراسة، وفيه يُرَكَّز على المعلومات التاريخية وتحليلها وفق معطيات تاريخية علمية تهدف إلى توضيح أهمية المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة تاريخ أربيل اعتمادًا على تقارير القناصل البريطانيين ومقارنتها مع المصادر المعاصرة.

وتعتمد الدراسة على مصادر متنوعة؛ يأتي في مقدمتها الوثائق غير المنشورة من الوثائق العثمانية والوثائق البريطانية والسالنامات والكتب الوثائقية مثل: كتاب فؤاد قزانجي "العراق

في الوثائق البريطانية"، وكتاب خليل علي مراد (ترجمة وتعليق)، "مختارات من كتاب الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية"، وكتاب كمال مظهر أحمد المعنون "كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى". هذا فضلاً عن مصادر عدة تتحدث عن القضية الكردية وتاريخ كردستان، ومجموعة من كتب الرحلات التي زار روادها كردستان، ومصادر أخرى واردة في حواشي الدراسة.

وقبل الخوض في موضوع الدراسة، تجدر الإشارة إلى أن الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، لا سيما الغربيون منهم، اعتادوا أن يوافوا حكوماتهم بتقارير شهرية أو فصلية أو سنوية يضمنونها ما يقع في البلاد التي ينتدبون إليها من بلدانهم لتمثيلها هناك من أحداث مهمة أو ما يتصل بأسماعهم من أخبار دقيقة ومعلومات طريفة، فتتخذ حكومات هؤلاء الموظفين من هذه التقارير مادة دسمة لتقرير السياسة التي يجب أتباعها مع هذه البلاد. وكثيرًا ما تضمنت هذه التقارير أمورًا يصعب على أهل البلاد تصورها أو فهمها؛ لأن في تقارير الأجانب من الدقة وبعد النظر ما لا نجد في المصادر والكتب له مثيلاً. ومن ناحية أخرى، تمثل هذه التقارير مصدرًا مهمًّا للمؤرخين في الكتابة التاريخية كونها تمثل وجهة نظر الطرف الآخر في سياسة هذه الدولة تجاه شعبها، وفي الوقت نفسه يجب ألا نسلم بكل ما يذكر فيها من معلومات بل يجب مقارنتها مع المصادر المعاصرة وبيان مدى دقة المعلومات الواردة فيها.

أولاً: تأصيل تاريخي للتمثيل الدبلوماسي البريطاني في ولاية الموصل:

لم تهتم بريطانيا كثيرًا بالموصل لعدم وجود مصالح مهمة لها هناك حتى ثلاثينات القرن التاسع عشر، عندما انتبه البريطانيون لها بعدما سيطر محمد علي باشا على بلاد الشام، وتزايد النشاط الفرنسي في الموصل، وخاصة في ميدان التنصير، وبناء على ذلك قرر البريطانيون إقامة تمثيل دبلوماسي لهم في الموصل، وفي عام ١٨٣٩م تم تأسيس وكالة قنصلية بريطانية في الموصل عين لأداء مهامها مواطن عراقي مسيحي الديانة أمه من مدينة حلب يسكن في الموصل هو كريستيان انتوني رسام Christian Anthony Rassam[١]. واستمر رسام في عمله قنصلاً بريطانيًّا في الموصل حتى وفاته في أيار عام ١٨٧٢م[٢].

كانت قنصلية الموصل يشرف عليها القنصل العام في بغداد منذ تأسيسها، وبعد وفاة رسام طلب القنصل البريطاني العام في بغداد هيربرت Herbert من حكومته أن يعين موظفًا جديدًا في المنصب الشاغر على أن يكون بريطاني الأصل، كي لا يتفوق القنصل الفرنسي

على الموظف البريطاني في الموصل[٣]. وقد أُخذ طلبه بالحسبان، إذ إنَّ جميع من عُيِّنوا في هذا المنصب هم من أصول بريطانية؛ إذ عُين كل من جون فردريك راسل J. F. Russell للسنوات (١٨٧٧– ١٨٨٣م)، ووليام شورت لاند ريتشارد W. SH. Richards بين سنى (١٨٨٣– ١٨٨٥م)، ثم هاري هارلنج لامب H. H. Lamp في السنوات (١٨٨٥– ١٨٨٦م)، وراسل مرة أخرى بين سنى (١٨٨٦– ١٨٨٧م)، ثم عادت السلطات البريطانية مجددًا وعينت واحدًا من بيت رسام، وهو نمرود رسام الذي تولى المنصب للسنوات (١٨٩٣– ١٩٠٨م)[٤].

تم تعيين نائب قنصل انكليزي في الموصل في مارس ١٩٠٨م، وهو هوراس إدوارد ويلكي H. E. Wilkie، الذي جاء بهدف تعزيز الجهود لتطوير المصالح البريطانية، ومراقبة الأسواق المحلية، ومحاولة فتح السوق المحلية أمام البضائع والسلع البريطانية[٥]. واستمر ويلكي في منصبه حتى نهاية يناير ١٩١٠م عندما عزل من منصبه بسبب شكاوى السلطات العثمانية من جولاته المريبة في شمال العراق[٦]. ثم عُين بعده تشارلز جريك C. Grieg، وكان لا يرغب في البقاء في المدينة، وتعامل مع السلطات العثمانية المحلية بتعالي، وعزل في شهر نوفمبر عام ١٩١١م. وجاء بعده في وظيفة نائب قنصل هنري تشارلز هوني H. C. Honey، الذي باشر بعمله في أواخر عام ١٩١١م[٧].

ثانيًا: الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أربيل من خلال تقارير القناصل البريطانيين:

اهتمت الحكومة البريطانية منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر الميلادي بكردستان، التي أصبحت تحتل مكانًا مهما في استراتيجيتها كونها تقع على تقاطع حدود تركيا وبلاد فارس وروسيا القيصرية. واتضح هذا من خلال الزيارات والجولات المستمرة التي قام بها دبلوماسيون وضباط ورحالة بريطانيون في أراضيها لجمع المعلومات ورسم الخرائط الخاصة بالمنطقة والدعاية لبريطانيا[٨]. وخلال هذه الجولات تمكن هؤلاء من مسح المنطقة بشكل كامل، وجمع معلومات شاملة عن أهم طرقها ومدنها وسكانها ومواردها، ومنها مدينة أربيل التي أولاها هؤلاء اهتمامًا في تقاريرهم[٩].

كانت أربيل وأطرافها مقصدًا لرحلات العديد من الرحالة الأجانب والموظفين الدبلوماسيين الأجانب لوقوعها على طرق المواصلات، فاحتلت المدينة موقعًا جغرافيًّا متميزًا ومهمًّا في القسم الشمالي من العراق مما جعلها محطة رئيسة على طرق المواصلات، ففيها تمر

أقصر الطرق التي تربط المدن مع بعضها البعض. وارتبطت أربيل مع مدن العراق بعدد من الطرق البرية الرئيسة المهمة، التي كانت تتفرع منها طرق فرعية أقل أهمية. وأهم هذه الطرق هو طريق بغداد – الموصل والذي يعرف بطريق (شرق دجلة). ويبدأ هذا الطريق من الموصل ويمر بمواقع عدة هي: برطلة – قرقوش – قرية شيخ أمير – قرية أميدان – بازكرتان – باس سخر– الخازر(الكلك) – عبور نهر الزاب – عين كاوه – أربيل – قوش تبه – التون كوبري – كركوك، ثم يستمر وصولاً إلى بغداد[١٠].

ولتأمين هذه الطرق فقد قامت السلطات العثمانية بتوطين العشائر التركمانية على هذه الخطوط، ومنها خط تلعفر– طوز خورماتو مرورا بأربيل والتون كوبري ثم كركوك. واقتصر دورهم على تقديم الدعم والأسناد المادي والمعنوي وفق نظام معين للعثمانيين[١١]. ويذكر جرجيس جبرائيل هومي عن وجود التركمان على خطوط النقل: "أن ولاة الموصل قد أجبروهم على السكن في هذا الخط قبل أربعة قرون لحماية الطرق وتأمين الممرات إلى كردستان ولما قويت شكيمتهم بحكم ما أمنوه للسلطات العثمانية المحلية من الخدمة والإخلاص التام، كان لها أن تطلق للمتنفذين منهم العنان في تلك الأوساط تحكم وتسيطر"[١٢]. وكانت هذه العشائر موضع اعتماد السلطة العثمانية المحلية ومصدر ثقة لها، كما كانت تعد نفسها جزءًا لا يتجزأ من الدولة العثمانية وامتداد طبيعي لها في الأراضي العراقية؛ لذا وُضعت في هذا الموضع ومُنحت هذه الأفضلية.

هذا الطريق من المسالك العمودية المهمة التي أثرت في تاريخ العراق الحديث، إذ كان يربطه بأوروبا عبر كركوك وأربيل والموصل وسمي بطريق شهرزور القديم. وكان الرحالة والدبلوماسيون الأجانب يفضلون سلوك هذا الطريق؛ لأنه أكثر أمانًا من بقية الطرق، لكثرة القصبات والمدن الواقعة عليه، فضلاً عن أنه كان محميًّا بعدد من الحاميات العسكرية العثمانية. ومع ذلك كان هذا الطريق يتعرض أحيانًا لغارات من القبائل الكردية، ولا سيما عشائر الجاف والهماوند وده زيي، وكان يتقطع في بعض المناطق في فصل الربيع بسبب ذوبان الثلوج مما يعرقل حركة القوافل ويوقف حركة النقل[١٣]. كذلك كان هذا الطريق مثاليًّا لزوار أربيل والمناطق المجاورة لها؛ إذ كان يمكن لسالكه الاطلاع على مناطق عديدة تمثل الثقل والامتداد التاريخي والجغرافي لها، وأيضًا يكون سهلاً في رسم وتشكيل خرائط المنطقة؛ لذلك أرتاده كل من رام زيارة أربيل. وأشار الضابط الانكليزي إدوارد باركر Edward Parker في تقريره الذي أرسله إلى حكومته إلى العديد من الطرق التي تصل بين

المدن الكردية وبعضها البعض وطرق التجارة البرية المتعددة ومنها: طريق أربيل – راوندوز– أورمية– تبريز، وطريق أربيل – قلعة دزة – أورمية – بانة[١٤].

تعرضت أربيل في العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي إلى هجوم من قبل قوات محمد باشا السوراني[١٥]، الذي سيطر عليها وما جاورها من مناطق، ومد نفوذه حتى أطراف كركوك. وتشير المصادر إلى قيام محمد باشا بإلقاء القبض على حاكم سنجق أربيل "يعقوب أغا" بعد الاستيلاء على المدينة ثم فرار الأخير إلى الموصل، وأبلغ الوالي هناك بتوسعات محمد باشا في المنطقة. وكان ذلك من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تفكير الدولة العثمانية في القضاء عليه[١٦]. إلى أن تمكنت قوات علي رضا باشا اللاز[١٧] والي بغداد –التي جاءت لمساندة الحملة العثمانية في القضاء على تمرد محمد باشا السوراني– من استعادة أربيل في طريقها إلى مقر تجمع القوات العثمانية[١٨]. وبذلك عادت إلى أحضان الدولة العثمانية، وأنهت الدولة العثمانية تمرد محمد باشا السوراني.

ذكرت التقارير والمصادر المختصة أن عدد سكان أربيل كان يتراوح في عام ١٨٣٧م ما بين (٤٠٠٠– ٥٠٠٠) نسمة، بينما تشير المصادر إلى أن عدد سكان أربيل بلغ عام ١٨٧٣م نحو (٢٠٠٠) نسمة، وتدنت أعدادهم لتصل عام ١٩١٦م إلى (١٠٠٠) نسمة[١٩]. ونلاحظ من هذه الإحصائيات انخفاض أعداد سكان أربيل خلال مدة الدراسة، ربما لتعرض السكان إلى الأوبئة أو انتشار الأمراض أو غيرها من العوارض الأخرى. كذلك أشار الرحالة بيركنس Perkins، عندما زار مدينة أربيل في عام ١٨٤٩م؛ إلى أن جزءً من المدينة مبني على تل مستدير، ويطوق ذلك الجزء حائط أو سور، وينتشر ما تبقى من المدينة حول قاعدة ذلك التل الكبير، ويعيش فيها حوالي (٢٥٠٠– ٣٠٠٠) عائلة من الكرد والأتراك وبعض العوائل النسطورية[٢٠].

وفيما يخص الضرائب المفروضة على السكان وطرق جمعها فقد ترسل السلطات العثمانية في بعض الأحيان حملات عسكرية لأجل ذلك، وهو ما تمخض عن مقاومة العشائر لهذه السياسة. ويشير الرحالة جيمس بيلي فريزر J.B. Fraser –نقلا عن الدكتور روس Ross طبيب المقيمية البريطانية في بغداد– في تقريره الذي رفعه إلى القنصل العام في بغداد، بعد زيارته لأربيل منتصف مارس ١٨٣٣م، إلى إعطاء المنطقة المحيطة بأربيل للملتزمين من شيوخ المنطقة، ويقارن بين المناطق الخاضعة للحكم العثماني المباشر والمناطق الأخرى؛ إذ وصف المناطق الخاضعة للسلطة العثمانية المباشرة بأنها "كانت مهجورة لأن السكان قد فروا منها

لتحاشي ما كانت تفرضه الحكومة عليهم"[٢١]. إن كثرة الضرائب وانتهاج أساليب عنيفة في جمعها من قبل السلطات العثمانية أدى إلى هجرة الفلاحين لقراهم فرارًا من إجراءات الملتزمين، وهذا أدى أيضًا إلى اندثار المحاصيل الزراعية، فأصبحت أراضيهم بورا.

وعندما زار الدكتور روس طبيب المقيمية البريطانية في بغداد مدينة أربيل عام ١٨٣٤م، وفي أثناء تجواله في المدينة، وصف ملابس السكان هناك بأنها تنقسم إلى قسمين: الأول ملابس أهل القرى الذين يبدو أنهم لا يعرفون أي شيء عن العالم، وهي ملابس بسيطة وصفها بـ"الخرقة"، أما القسم الثاني فهم أهل المدينة من الفقراء والأغنياء الذين أسماهم بـ"الموسورين"، الذين كانت أزيائهم تشبه أزياء الأغنياء من أهل بغداد[٢٢]. جاء ذلك الوصف في التقرير الذي رفعه إلى القنصل العام في بغداد عن زيارته لمدينة أربيل وأهم مشاهداته عن سكانها وملابسهم واختلاف أنواعها بحسب إمكانياتهم المادية وطبيعة حياتهم. فضلاً عن أمور خرى تطرق إليها في تقريره.

لم يؤد قضاء الدولة العثمانية على تمردات القبائل الكردية وإنهاء الإمارات الكردية التي كانت موجودة في المنطقة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية فيها، فقد جلب العهد الجديد معه ضرائب إضافية أثقلت كاهل الناس. وقد ظهرت هذه النتيجة مبكرًا وأحس بها نائب القنصل البريطاني في بغداد والرحالة المستر جيمس برانت James Brant الذي قام برحلة إلى المناطق الكردية عام ١٨٣٨م، أي بعد الحملة العثمانية مباشرة، حيث يقول: "أما فيما يخص الرعية فأنهم مثقلون في الوقت الحاضر بالضرائب أكثر منه في أي وقت مضى"[٢٣]. وكانت هذه الضرائب التي تزداد قيمتها ونسبها وتُضاف إليها أنواع أخرى تدريجيًّا، إلى جانب استعمال الشدة في جبايتها، تؤدي في أحيان كثيرة إلى وقوع الفلاح في حالة سيئة جدًّا؛ إذ يكاد المنتوج لا يكفي لدفع تلك الضرائب، مما كان يجبر الفلاحين في بعض الأحيان إلى ترك قراهم واللجوء إلى الجبال هربًا من دفع الضرائب[٢٤]. وقد أورد المستر برانت ذلك في تقريره الذي رفعه إلى الحكومة البريطانية عن أوضاع كردستان بعد الحملة العثمانية للقضاء على الإمارات الكردية وإعادتها إلى السلطة العثمانية، وذلك بعد الجولة التي قام بها هناك، وطلع خلالها على أوضاع المنطقة المتردية وما ألت اليه أمور الشعب الكردي نتيجة سياسة الزعامات الكردية وموقف السلطات العثمانية منها. ومثلت هذه المعلومات حقائق مهمة تسعى بريطانيا إلى الوصول إليها.

وذكرت التقارير والوثائق العثمانية اعتماد الدولة العثمانية على أربيل في تجهيز

حملاتها من المؤن وغيرها للقضاء على التمردات التي كانت تحدث في كردستان، ومنها أحداث أربعينيات القرن التاسع عشر على أربيل؛ إذ تشير الوثائق إلى قرب أربيل من مقر القوات العثمانية الموصل، التي لا تبعد عنها سوى مسيرة ثماني عشر ساعة، وكونها تكثر فيها المؤن، وأن ولاة الموصل كانوا دومًا يشترون احتياجاتهم منها، هذا فضلاً عن وجود مخازن كبيرة فيها تمكن والي بغداد من شراء احتياجات حملاته منها وإرسالها إلى القوات العثمانية في مناطق التمرد لدعمها وسد احتياجاتها[٢٥]. وهذا يدل على استقرار أوضاع المدينة وازدهار أوضاعها الاقتصادية بما يتوفر فيها من أسواق ومخازن وخانات كبيرة تجري فيها عمليات التبادل التجاري، الأمر الذي جعل ولاة بغداد يعتمدون على أسواقها في تجهيز حملاتهم بالمؤن وغيرها من الاحتياجات أخرى.

وأثارت الحياة الاقتصادية في مدينة أربيل قدرًا كبيرًا من اهتمام الرحالة والدبلوماسيين الأجانب الذين زاروها، لا سيما التجارة والأسواق وخانات المدينة. وأظهروا وجود عوامل عديدة أسهمت في ازدهارها ونموها الاقتصادي، منها موقعها الجغرافي المتميز على ملتقى طرق القوافل التجارية بين العراق والمناطق المحيطة به مما جعلها منطقة تجارية مهمة. وكانت أربيل تصدر الحبوب من الحنطة والشعير والصوف والتبغ والعفص والأخشاب والعسل والفواكه المجففة، وتستورد ما تحتاجه من المواد الاستهلاكية كالشاي والسكر والقهوة من الموصل وبغداد، ويقوم تجارها باستيراد البضائع من المدن الإيرانية وتصديرها إلى الموصل وبغداد[٢٦]. وهذا أدى بدوره إلى ازدهار وانتعاش الحياة الاقتصادية في المدينة بمختلف جوانبها من زراعة وصناعة وتجارة وتحقيق نوع من الرفاهية الاقتصادية لأهالي أربيل.

وكانت أسواق المدينة واسعة وجميلة ومزدهرة بالحركة التجارية. ومنذ العقد السادس من القرن التاسع عشر شهدت الحركة التجارية ازدهارًا واسعًا لأسواق المدينة، نتيجة افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م، ونمو تجارتها الخارجية، وتوسع النشاط الاقتصادي لأسواقها بشكل ملحوظ[٢٧]. إذ تشير السالنامات العثمانية إلى أن أسواق المدينة حوت (٦٣٧) دكانًا ومحلاً تجاريًا و(٢٣) مخزنًا وثلاثة حمامات وأحد عشر مقهى[٢٨].

ونتيجة لازدهار التجارة وانتعاشها في أسواق مدينة أربيل، انتشرت الخانات[٢٩] داخلها وعلى الطرق المؤدية اليها، وتوفرت فيها معظم الخدمات من مخازن لخزن البضائع وإسطبلات لراحة الحيوانات، فضلاً عن غرف استراحة تقع في الطوابق العلوية منها لراحة المسافرين. وفي كثير من الأحيان كانت تُعقد فيها الصفقات التجارية بين التجار من مختلف الجنسيات؛ إذ

أشار الكثير ممن زارها إلى اكتظاظ خاناتها بالزوار والتجار من مختلف أصقاع الأرض، وأن وجودهم للاستراحة فيها سهل، ثم عقد هذه الصفقات التي عاد نفعها وفائدتها على أهالي المدينة بمختلف أعمالهم[٣٠].

وعند الاطلاع على سالنامة ولاية الموصل لعام (١٣٠٨هـ/١٨٩٠-١٨٩١م) نجد طبيبا واحدا تابعا لإدارة بلدية مدينتي الموصل وكركوك (وكانتا مركزين لسنجقين في ولاية الموصل)، في الوقت الذي كانت السليمانية تفتقر إلى هذا الطبيب، رغم أنها كانت مركز لسنجق أخر في الولاية نفسها. أما في مدينة أربيل التي كانت مجرد مركزا لأحد الأقضية التابعة لسنجق شهرزور (كركوك)، فمسألة وجود هذا الطبيب كانت غير مطروحة أصلاً، ومن المستعبد أن يتم تعيين طبيب فيها[٣١].

وتشير المصادر إلى أن السلطات المحلية، بغية حماية المحاصيل الزراعية والبساتين، كانت تقوم دائما بحملات إبادة للجراد حال تعرض المنطقة لهجماته. ورغم أن هذه الحملات لم تكن ذات جدوى في كثير من الأحيان، إلا أنها كانت تقلل الخسائر على الأقل؛ ففي عام ١٩٠٥م تعرضت مناطق أربيل والموصل لهجوم الجراد، وتم مواجهة هذا الخطر باتخاذ الاستعدادات والقيام بحملة إبادة لها[٣٢]. وكانت قوات الجندرمة العثمانية (الشرطة) تشترك في هذه الحملات كجزء من مهامها لحماية ممتلكات المواطنين[٣٣].

ثالثًا: أهمية تقارير القناصل في صياغة سياسات الحكومة البريطانية:

كان جمع المعلومات من المهام التي كانت تقع على عاتق الدبلوماسيين، وذلك إما بطلب من الحكومة البريطانية، أو من خلال مساعيهم الشخصية ومبادراتهم بالقيام برحلات وجولات استكشافية في شتى أنحاء العراق. وحرصوا من خلال هذه الرحلات تسجيل ملاحظاتهم ومعلوماتهم وتضمينها في تقارير يرسلونها إلى حكومتهم. وقد مثلت التقارير التي رفعوها إلى حكوماتهم خزينًا وموردًا من المعلومات غاية في الأهمية بالنسبة للأخيرة؛ فغالبًا ما اعتمدتها الدوائر السياسية البريطانية لتنفيذ أهدافها الاستعمارية في العراق[٣٤]. ففي عام ١٨٣٤م قام جيمس بيلي فريزر J. B. Fraser برحلة إلى كوردستان، وقام بمسح جغرافي شامل للمناطق التي زارها، وقدم تقريرًا مفصلاً عن زيارته هذه إلى الحكومة البريطانية. وبعده بعامين زار شل Shell -القائد الثاني للبعثة العسكرية البريطانية في إيران- مناطق زاخو وعقرة والزيبار وبحركة وأربيل وكركوك والسليمانية، وكان ذلك ضمن جولة واسعة

قام بها في كردستان. وقد سجل شل انطباعاته عن زيارته في تقرير رفعه إلى السلطات البريطانية، مبينًا أهم مشاهداته عن المنطقة ومناطق الضعف والقوة فيها، فضلاً عن استطلاعه لموقف أهل المنطقة من السلطات العثمانية المحلية[٣٥]. كذلك قام الجراح والجيولوجي البريطاني وليم فرانسيس انيسورث W. F. Anisworth في عام ١٨٣٧م برحلة كُلف فيها بكتابة تقرير عن أوضاع الأكراد وأحوالهم وأهم المشكلات التي تواجههم. وفي عام ١٨٤٧م استغلت بريطانيا عضويتها في اللجنة الدولية المشكلة لتحديد الحدود بين الدولتين العثمانية والفارسية لأجراء مسح كامل للمناطق الكردية وتجهيز الخرائط الخاصة بها. كما قام العقيد مايلز Miles القنصل البريطاني العام في بغداد عام ١٨٧٨م، بجولات في أطراف الموصل، زار خلالها المناطق الكردية وبيّن ذلك في تقريره[٣٦].

ويمكن القول أن أغلب القناصل البريطانيين في العراق قاموا بمثل تلك الرحلات والجولات التفقدية للغاية نفسها؛ ففي عام ١٨٨١م قام بلودان Bludan، المقيم السياسي البريطاني في بغداد، بعد حصوله على الموافقة من الحكومة البريطانية، برحلة إلى كرمنشاه ومنها إلى السليمانية وكويسنجق وأربيل والموصل، ومنها عاد إلى بغداد ليرفع تقريره عن هذه الزيارة وأهم انطباعاته وما شاهده خلال هذه الزيارة من أمور يمكن أن تخدم مصالح بريطانيا في المنطقة. وهذا أيضًا حدث مع نائب المقيم السياسي البريطاني في بغداد، العقيد تويدي Tweedy، الذي قام برحلة طويلة زار خلالها كلا من أبو غريب وهيت وتكريت وكركوك والسليمانية وكويسنجق وأربيل والموصل وسنجار ودير الزور، وهي الرحلة التي استمرت لخمسة أشهر، من أكتوبر ١٨٨٦م إلى فبراير ١٨٨٧م، واستطاع خلالها إجراء استطلاع ومسح كامل للمنطقة ومعرفة تفاصيلها الدقيقة وأهم مميزاتها ومقوماتها الاقتصادية والمشكلات التي دائمًا ما تحدث فيها، ورفع تقريره إلى الجهات العليا في لندن للاطلاع عليها والاستفادة منها في تطبيق أهدافها في العراق[٣٧]. كذلك زار النقيب ماونسل Monsell دهوك وأميدي (العمادية) والزيبار وأربيل لأكثر من مرة خلال عمله في منصبه في الاعوام ١٨٨٨–١٨٩٢م، وأكد في التقارير التي رفعها إلى حكومته عن زيارته على أهمية النفط المستقبلية، والذي سيجعلها ذات أهمية كبيرة في سياسة بريطانيا تجاه المنطقة[٣٨].

وتضاعف اهتمام بريطانيا بكردستان منذ السنوات الأولى من القرن العشرين، وكان ذلك نتيجة اكتشاف النفط والاهتمام البالغ الذي أولته لمنطقة ما بين النهرين، حيث رغبت في أن تتخذ منها ومن كردستان قاعدة مهمة لبث نفوذها في الشرقين الأدنى والأوسط والحفاظ

على وجودها فيهما. ولهذا كان عدد البريطانيين الموفدين إلى كردستان والمكلفين بالقيام بجولات مستمرة في مناطقها ومدنها في ازدياد مستمر. وقد تعلم الكثير منهم اللغة الكردية ليسهل عليه التعامل مع سكان المنطقة والتعايش معهم. ولأن البريطانيين أولوا أهمية أكبر لكردستان الجنوبية (العراق)، كان عدد كبير من رحالتهم وموظفيهم يصلون سرا أو علنا إلى المناطق الأكثر أهمية في كردستان خلال سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى، وبلغ بعضهم مناطق لم يصل إليها موظفو الدولة العثمانية[٣٩].

وفي هذا المجال قام الضابط والسياسي البريطاني مارك سايكس Mark Sykes (١٨٧٩– ١٩١٩م)، والذي شغل مناصب عديدة في الحكومة البريطانية ووزاراتها ودوائرها، برحلات عديدة خلال الأعوام (١٨٩٩– ١٩٠٦م) في الشرق، وخاصة منطقة كردستان، فزار أربيل والسليمانية والموصل وجزيرة بوتان (ابن عمر) وكويسنجق وزاخو والعمادية (أميدي) ودوكان ومناطق بارزان وزيبار ووان وأرارات، درس خلالها طبيعة المنطقة وأحوال الناس وعلاقتهم بالسلطات الحاكمة وأمور أخرى. وضمن انطباعاته وآرائه تجاه المنطقة في ثلاثة كتب وتقارير ومقالات نشرت؛ إذ كان من دعاة تعزيز النفوذ البريطاني في كردستان والمنطقة. وكانت المعلومات التي أوردها محط اهتمام الحكومة البريطانية في أثناء مشاركتها في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، فضلا عن أنها اعتمدتها عند دخولها أراضي كردستان[٤٠].

ومن هذه الجولات أيضا تلك التي قام بها نائب القنصل البريطاني هوراس إدوارد ويلكي في أنحاء كردستان عام ١٩٠٩م، وخلافًا للأصول المتبعة فأنه لم يقدم معلومات مسبقة إلى السلطات العثمانية في العراق بخصوص تلك الجولة، وجراء ذلك اُتهم بأجراء اتصالات مع الشيخ عبدالسلام البرزاني[٤١] الذي كان في حالة تمرد ضد السلطات العثمانية. وبعد مشاورات ومراسلات عديدة جرت بين السلطات العثمانية والسفارة البريطانية في إسطنبول، أصدرت الحكومة البريطانية قرارا بنقل ويلكي من الموصل وتعيين كريك بديلا عنه في مطلع عام ١٩١٠م[٤٢]. وتشير الوثائق العثمانية بأن ويلكي كان قد دخل في مراسلات سابقة مع الشيخ عبدالسلام، الذي كان يوم ذاك يقف ضد حكومة الاتحاد والترقي، وأنه أرسل إلى ويلكي في سبتمبر ١٩٠٩م يشرح له أسباب وقوفه ضد الدولة العثمانية، ويطلب منه المساعدة وإعلام الحكومة البريطانية بما يجري له[٤٣].

وقد لفت انتباه السلطات العثمانية قيام الدبلوماسيين البريطانيين بالأنشطة العسكرية

وجمع المعلومات ورسم الخرائط وإعدادها؛ حيث ذكر موظف عثماني عن القناصل البريطانيين أنهم اعتادوا التجوال في مناطق وعرة وخطرة جدًّا، وأنه لا هم لهم سوى رسم الخرائط[٤٤]. ومن ذلك مرافقة غاسكين Gaskin، المختص برسم الخرائط، للقنصل البريطاني في جولته حول الموصل وأطرافها منذ عام ١٩١٠م. وتشير المصادر التاريخية إلى عمل الدبلوماسيين البريطانيين في العراق في هذا المجال، والذي بدأ منذ تأسيس المقيمية البريطانية في العراق، الا أن هذا النشاط بدأ يزداد أهمية مع بداية الحرب العالمية الأولى[٤٥]؛ إذ كان للخرائط التي رسمها الدبلوماسيون البريطانيون وموظفوهم في العراق عمل كبير إبان الغزو البريطاني للعراق أواخر عام ١٩١٤م، وأسهمت بشكل فعال في سهولة عملية تحرك القوات البريطانية في الأراضي العراقية واحتلالها.

إن المعلومات التي كان يجمعها القناصل والدبلوماسيون البريطانيون أثناء زياراتهم المستمرة للمدن والمناطق في العراق كانت تصل إلى الحكومة البريطانية في لندن أو حكومة الهند البريطانية، والقسم الأكبر من هذه التقارير كانت لغرض اطلاع الدوائر السياسية العليا في لندن على الأوضاع العامة في العراق. وكانت نوعية هذه التقارير تتأثر بمقدرة كل منهم، حيث إن بعض التقارير تبالغ وتعظم من شأن الأحداث المحلية، بينما كانت تقارير أخرى تتسم بالتفصيل والدقة[٤٦]. وفي مقابل ذلك كانت وزارة الخارجية البريطانية أحيانا تتخذ موقفا حازما تجاه توصيات ونصائح بعض الدبلوماسيين بسبب الشك في إمكانياتهم على إرسال معلومات دقيقة ومفيدة؛ ففي سنة ١٩١٢م وجِّه انتقاد شديد إلى القنصل البريطاني في الموصل لأنه أدخل الحكومة البريطانية في مشكلة كانت في غنى عنها؛ وهي الصراعات بين الطوائف النصرانية في الولاية[٤٧].

ومن الجدير بالذكر هنا، أن تقارير القنصلية البريطانية في الموصل لعام ١٩١٣م قد أشارت إلى أن الفوضى كانت تعم ولاية الموصل والمناطق الشمالية (كردستان العراق)، وأن القوافل التجارية تتعرض للنهب، وأن أغلب الأكلاك (السفن) في نهر دجلة قد سُرقت، وأنه تمت إعاقة وصول البريد إلى بغداد بسبب حالات السلب والنهب على الطريق بين أربيل والموصل، وأن أسعار الحبوب في الموصل ارتفعت إلى مستوى قياسي لم يحدث من قبل[٤٨].

وأخيرًا يمكن القول أن كردستان، ومنها أربيل، اكتسبت أهمية خاصة من الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية في خطط الدوائر الحاكمة البريطانية، ويمكن القول أن موظفي القنصلية البريطانية في العراق تغلغلوا في جميع مناطق كردستان تقريبا، ودرسوا

طوبوغرافيتها واقتصادها ومصادرها الحربية وتركيبتها الاجتماعية والسياسية، واتصلوا برؤساء القبائل الكردية وطوائفها، وقدموا لهم أنواع الهدايا، وزودوهم بالسلاح، وعملوا على تقوية الروابط بينهم وبين بريطانيا، ونتيجة لهذه الزيارات تهيأ لهم رسم خرائط مفصلة لتوزيع السكان الأكراد وطرق المواصلات المحلية ومصادر الثروة المعدنية ومسالك الجبال ومعابر الانهر[٤٩].

رابعًا: أنشطة القناصل الروس والألمان في تقارير القناصل البريطانيين:

ذكر السيد هنري تشارلز هوني، نائب القنصل البريطاني في الموصل، في تقريره الذي رفعه إلى الحكومة البريطانية عام ١٩١٢م عن نشاط نائب القنصل الروسي في الموصل كيرسانوف Kirsanov خلال جولته في كردستان وزيارته لأربيل، إذ قال: "لقد سمعت أنه -يقصد كيرسانوف- قد قام بنشاط كبير في مجال التحريات العسكرية"[٥٠]. وهذا يدل على مدى حرص ومتابعة السلطات البريطانية وممثليها في العراق لأي نشاط مريب تقوم به أي دولة أوربية ضمن مناطق نفوذها أو ضمن المناطق التي تعدها ذات عمق استراتيجي في المنطقة، وعلى أنها كانت تولي منطقة كردستان، ومن ضمنها أربيل، اهتماما كبيرًا في متابعة نشاط ممثلي الدول الأخرى فيها وما يقومون به من جولات ولقاءات مع زعماء أكراد أثارت شكوك وحفيظة نائب القنصل البريطاني في الموصل مما استدعاه لإرسال تقرير إلى حكومته في لندن عن هذه التحركات.

وبسبب هذا النشاط الكبير للقناصل الروس في الموصل وما جاورها من مناطق كردستان، فقد كتب نائب القنصل البريطاني في الموصل السيد هنري تشارلز هوني عام ١٩١٣ تقريرا أرسله إلى حكومته، جاء فيه: "إن الروس لديهم اتصالات مع الحركات المضادة للأتراك في منطقة كردستان، وزعماء الأكراد يميلون باتجاه الروس"[٥١]. وأدى هذا النشاط إلى ازدياد النفوذ الروسي في شمال شرق الموصل[٥٢]. مما استرعى انتباه الحكومة البريطانية ممثلة في قناصلها بالمنطقة، الذين بدورهم دعوا حكومتهم والحكومة العثمانية إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحد من النشاط الروسي في المنطقة، وكذلك تحجيم دور زعماء الأكراد ومنعهم من التواصل مع الروس.

كذلك كان لقناصل ألمانيا في الموصل عمل كبير في نشر النفوذ الألماني وتقويته في المنطقة الشمالية من العراق، حيث كانت لهم جولات عديدة في المناطق الكردية، واتصلوا

بعدد من زعماء العشائر الكردية، وكانوا يرومون من وراء ذلك ليس فقط إقامة الصلات السياسية فحسب بل إيجاد أسواق اقتصادية لمنتجاتهم أيضا[٥٣]. وكان أبرز هؤلاء القناصل وأكثرهم نشاطًا السيد أندرس أدجار Anders Adkar، قنصل المانيا في الموصل عام ١٩٠٦م، الذي كان على درجة كبيرة من المقدرة والذكاء، وأصبح يتدخل في كل الشؤون ويهتم بالأمور بدقة متناهية، كما كان دائم الحركة يكتشف البلاد ويزور المناطق الجبلية ويتجول في القرى، واستطاع أن يكون عنصرا فعالا بنشاطاته القنصلية[٥٤]. وقد أثار هذا النشاط للقنصل الألماني في الموصل حفيظة السلطات العثمانية والحكومة البريطانية وممثليها الدبلوماسيين في العراق، فوجدوا في نشاط هذا القنصل في الموصل وكردستان حركة زائدة عن اللزوم، وترمي بمرور الزمن إلى تقليص سلطاتهم. لذلك سعت الحكومة البريطانية لدى الحكومة العثمانية إلى الانتباه تجاه هذا النشاط وما يخفي ورائه من مساعي وأهداف سياسية وعسكرية لتوسيع النفوذ الألماني على حساب النفوذ البريطاني وتهديد مصالحه في المنطقة[٥٥]. كذلك كان للقنصل الألماني أيبرت Ebert عام ١٩١١م بعض الجولات خارج مدينة الموصل في كردستان ومنها مدينة أربيل، لتوسيع دائرة النفوذ الألماني في المنطقة. هذا النشاط دعا نائب القنصل البريطاني في الموصل السيد هوني عام ١٩١٣م إلى كتابة تقرير عن الحالة السياسية في المنطقة ومدى تأثير النشاط الألماني على الوجود البريطاني هناك[٥٦].

الخاتمة:

يمكن الخروج مما سبق بعدد من الاستنتاجات، هي:

- يرجع نشأة التمثيل الدبلوماسي البريطاني في العراق وتطوره منذ القرن التاسع عشر إلى نمو وتشعب المصالح البريطانية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والثقافية فيه.
- تمتع الدبلوماسيون البريطانيون في العراق بنفوذ كبير مقارنة بأقرانهم من الدبلوماسيين الأجانب العاملين في العراق.
- تجاوز الدبلوماسيون البريطانيون في العراق حدود المهام الدبلوماسية الموكلة إليهم إلى الأنشطة الاستخباراتية. وهذا يدل على وجود أفكار بريطانية جديدة بخصوص المنطقة ومنها العراق، والدعوة إلى تعزيز النفوذ البريطاني في العراق عامة وكردستان بشكل خاص.
- اهتم الدبلوماسيون البريطانيون في العراق بإقامة صلات مع القوى المحلية فيه من عشائر واتحادات قبلية وإمارات كردية وأقليات دينية بما يخدم تعزيز النفوذ البريطاني ويضمن المصالح البريطانية في العراق.
- لم يكن الهدف من التقارير خدمة المنطقة بل خدمة المصالح الاستعمارية البريطانية في كردستان.
- كان الهدف من زيارة أربيل استطلاع آراء زعماء القبائل الكردية بشأن علاقتهم بالسلطات العثمانية ومدى التزامهم الولاء لها.
- قدمت هذه التقارير صورًا متضاربة عن أوضاع المنطقة موضوع الدراسة، وغالبًا ما كان سوء الأوضاع وتردي الخدمات وكثرة الضرائب، فضلاً عن استخدام القوة لجمعها وقمع أي تمرد ضد الدولة العثمانية، هي السمة الغالبة على معلومات التقارير.
- اكتسب الدبلوماسيون البريطانيون ثقة أهل المنطقة، وكانوا قريبين منهم بعكس رجال الإدارة المحلية العثمانية الذين كانوا على خلاف مستمر معهم. وكان الكثير من زعماء العشائر الكردية يلجؤون إلى مقرات القنصلية البريطانية لتحميهم من بطش رجال الدولة العثمانية، أو لتكون مكان أمن لهم للتفاوض مع السلطات العثمانية وإيصال شكواهم إلى الدوائر السياسية البريطانية.

- لم يكن التمثيل الدبلوماسي البريطاني في العراق يسير على وتيرة واحدة، ولم يبق على مستوى معين، بل كان يتذبذب ويتغير صعودًا ونزولاً بين نيابة قنصلية وقنصلية عامة أو بالعكس، نتيجة زيادة أو نقصان حجم المصالح البريطانية في العراق.
- جاءت التقارير بمعلومات مهمة وفي مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاستراتيجية والاقتصادية عن كردستان طيلة مدة الدراسة، وبينت مدى أهميتها كونها حلقة الوصل بين أوروبا ومستعمرات بريطانيا في الهند.
- لم تكن الدولة العثمانية قادرة على تقليص حجم النفوذ البريطاني في المنطقة، بل عجزت عن الحد من نشاط الدبلوماسيين البريطانيين وتدخلاتهم المستمرة في شؤون أهل المنطقة والدفاع عنهم ضد الدولة العثمانية وسلطاتها المحلية.

الملاحق

ملحق رقم (١)*

الدبلوماسيون البريطانيون في بغداد ١٨٣١-١٩١٤م

الاسم والرتبة	مدة تولي المنصب	اللقب الرسمي	الملاحظات
المقدم روبرت تايلور	١٨٢٢-١٨٤٣م	وكيل سياسي وقنصل منذ عام ١٨٤٣م	عسكري
الرائد هنري رولنصون	١٨٤٣/١٢/٦م- ١٨٤٩/١٠/١٤م	وكيل سياسي وقنصل عام منذ ١٨٥١م	عسكري/ أصبح جنرالاً فيما بعد
الرائد أرنولد كمبال	١٨٤٩ -١٨٥١/١٢/١٤	وكيلا عن رولنصون أثناء غيابه	عسكري/ أصبح جنرالاً فيما بعد
هنري رولنصون	١٨٥١/١٢/١٥م- ١٨٥٥/٢/٢٨م	وكيل سياسي وقنصل عام	المرة الثانية
أرنولد كمبال	١٨٥٥/٣/١م- ١٨٥٩/١٠/٢٣م	وكيل سياسي وقنصل عام	المرة الثانية
ج . م. هيسلوب	١٨٥٩/٣/٢٤م- ١٨٦١/٤/٢٨م	وكيل سياسي وقنصل عام	جراح المقيمية
أرنولد كمبال	١٨٦١/٤/٢٩م- ١٨٦٨/٨/١م	وكيل سياسي وقنصل عام	المرة الثالثة
العقيد هربرت	١٨٦٨/١/١م- ١٨٧٤/١٢/٢٠م	وكيل سياسي وقنصل عام	عسكري
العقيد نيكسون	١٨٧٤/١٢/٢١م- ١٨٧٩/٧/٦م	وكيل سياسي وقنصل عام	عسكري
العقيد مايلز	١٨٧٩/٧/٧م- ١٨٨٠/٩/٢٨م	مقيم سياسي وقنصل عام	عسكري
السير تريفور بلودان	١٨٨٠م-١٨٨٢/١/٢٠م	مقيم سياسي وقنصل عام	ضابط خدمة مدنية
العقيد تويدي	١٨٨٢/٣/٢٠م- ١٨٨٣/١١/١١م	مقيم سياسي وقنصل عام	عسكري/أصبح جنرالاً فيما بعد

الاسم والرتبة	مدة تولي المنصب	اللقب الرسمي	الملاحظات
السير تريفور بلودان	١٨٨٣/١٢/١٢م– ١٨٨٥/٥/٣١م	مقيم سياسي وقنصل عام	المرة الثانية
العقيد تويدي	١٨٨٥/٧/٢٤م– ١٨٨٨/٦/٢٤م	مقيم سياسي وقنصل عام	المرة الثانية
الرائد تالبوت	١٨٨٨/٦/٢٥م– ١٨٨٩/٥/٢٣م	مقيم سياسي وقنصل عام	عسكري
العقيد تويدي	١٨٨٩/٥/٤م– ١٨٩١/١٠/٣١م	مقيم سياسي وقنصل عام	المرة الثالثة
العقيد موكلر	١٨٩١/١١/١م– ١٨٩٧/٤/١١م	مقيم سياسي وقنصل عام	عسكري
المقدم لوك	١٨٩٧/٤/١٢م– ١٨٩٨/٦/٩م	مقيم سياسي وقنصل عام	عسكري
الرائد ميلفيل	١٨٩٨/٨/١٥م– ١٨٩٩/٣/؟م	مقيم سياسي وقنصل عام	عسكري
المقدم لوك	١٨٩٩/٤/١م– ١٨٩٩/٦/١٠م	مقيم سياسي وقنصل عام	المرة الثانية
الرائد ميلفيل	١٨٩٩/٦/١١م– ١٩٠٢/٣/٢٠م	مقيم سياسي وقنصل عام	المرة الثانية
العقيد نيو مارش	١٩٠٢/٣/٢١م– ١٩٠٦/٣/٢٨م	مقيم سياسي وقنصل عام	عسكري
العقيد رامزي	١٩٠٦/٣/٢٩–١٩٠٩م	مقيم سياسي وقنصل عام	عسكري
جون لوريمر	١٩٠٩م–١٩١٤م	مقيم سياسي وقنصل عام	مدني

* **الجدول من عمل الباحث اعتمادا على مصادر الدراسة.**

ملحق رقم (٢)*

الدبلوماسيون البريطانيون في الموصل ١٨٣١-١٩١٤م

الاسم والرتبة	مدة تولي المنصب	اللقب الرسمي	الملاحظات
كريستيان أنتوني رسام	١٨٣٩/١٢/٣١-١٨٧٢م	نائب القنصل البريطاني في الموصل	توفي في أثناء الوظيفة
جون فريدريك راسل	٨/ ١٨٧٧/٢م- ١٨٨٣/٥/١٦م	نائب القنصل البريطاني في الموصل	-
وليام شورتلاند رتشاردز	١٦/ ١٨٨٣/٥م- ١٨٨٥/١١/١٦م	نائب القنصل البريطاني في الموصل	-
هاري هارلنج لامب	١٨٨٥/١١/١٦م - ١٨٨٦/٧/٢٢م	نائب القنصل البريطاني في الموصل	-
جون فريدريك راسل	٢٢/ ٧/ ١٨٨٦م- ١٨٨٧/٥/٢١م	نائب القنصل البريطاني في الموصل	المرة الثانية
نمرود رسام	٢٤/ ٨/ ١٨٩٣- ١٩٠٨/٣/١٢	نائب القنصل البريطاني في الموصل	من عائلة رسام
هوراس إدوارد ويلكي	١٩٠٩/٣/١٢م- ١٩١٠/١/٣٠م	نائب القنصل البريطاني في الموصل	-
تشارلز كريك	١٩١٠/١/٣٠م- ١٩١١/١١/٩م	نائب القنصل البريطاني في الموصل	-
هنري تشارلز هوني	١٩١١/١١/٩- ١٩١٣م	نائب القنصل البريطاني في الموصل	-

* الجدول من عمل الباحث اعتمادا على مصادر الدراسة.

حواشي البحث

(١) روفائيل بابو اسحق، تاريخ نصارى الموصل (بغداد، ١٩٤٨م)، ص٦٥؛ إيناس سعدي عبدالله، تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨هـ/١٩١٨م، دار ومكتبة عدنان (بغداد، ٢٠١٤م)، ص٤١٩.

(٢) صالح خضر محمد، الدبلوماسية البريطانية في العراق دراسة تاريخية ١٨٣١–١٩١٤م، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع (دمشق، ٢٠٠٨م)، ص٧٣–٧٤؛ أشرف محمد عبدالرحمن السيد مؤنس، تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحاديين ١٨٧٢–١٩٠٨م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، (القاهرة، ١٩٩٣م)، ص١٧٨.

(٣) عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث (القاهرة، ١٩٦٨م)، ص٢٩٨؛ مؤنس، المصدر السابق، ص١٧.

(٤) ج. لوريمر، دليل الخليج: القسم التاريخي، ترجمة مكتب سمو الأمير بدولة قطر (الدوحة، ١٩٦٧م)، ج١، ص٤٤٦؛ ج٤، ص٢٣٤٣.

(٥) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث ١٩٠٠–١٩٥٠م، ترجمة سليم طه التكريتي (بغداد، ١٩٨٨م)، ج١، ص١١٩.

(٦) Turk Cumhuriyeti, *Basbakenlik Oevlet Arsivieri Genel Muourlugn, Musul, Kerkuk ile ilgili Arsiv Belgleri 1525-1919* (Ankra, 1993), pp.313-3؛ محمد، المصدر السابق، ص٧٦.

(٧) لوريمر، المصدر السابق، ج١، ص٤٧٣، ٤٨٧؛ ج٤، ص٢٣٤٣؛ ج٧، ص٣٩٤٦–٣٩٤٧.

(٨) ن.أ. خالفين، الصراع على كردستان، ترجمة: أحمد عثمان أبو بكر، (بغداد، ١٩٦٩م)، ص١٩–٢٣.

(٩) C.J. Edmonds, *Kurds, Turks, Arabs* (London, 1957), pp.22-26.

(١٠) سيار كوكب الجميل، حصار الموصل والصراع الإقليمي واندحار نادر شاه، صفحة لامعة من تاريخ العراق الحديث، (الموصل، ١٩٩٩م)، ص٢٥٠–٢٥١؛ جاكسون، مشاهدات بريطاني في العراق سنة ١٧٩٨م، ترجمة: سليم طه التكريتي (بغداد، د.ت)، ص٨٨–٩٣.

(١١) عزيز قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق (بيروت، ١٩٩٩م)، ص٥٩.

(١٢) جرجيس جبرائيل هومي، القوميات العراقية ماضيها وحاضرها (بغداد، ١٩٥٩م)، ص١٤٠ -١٤١.

(١٣) هنري بنديه، رحلة إلى كردستان في بلاد ما بين النهرين سنة ١٨٨٥م، ترجمة: يوسف حبي (أربيل، ٢٠٠١)، ص٩٦؛ صالح حيدر، "التطور الاقتصادي في العراق"، مجلة غرفة تجارة بغداد، ج٩– ١٠، تشرين الثاني، كانون الأول، (بغداد، ١٩٥٤م)، ص٤٣.

(١٤) عماد عبدالسلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني (١٧٢٦–١٨٣٤م) (النجف الاشرف، ١٩٧٥م)، ص٢٩٥– ٢٩٨؛ أحمد محمد أحمد، أكراد الدولة العثمانية: تاريخهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ١٨٨٠–١٩٢٣، ط١، دار سبيريز للطباعة والنشر (دهوك، ٢٠٠٩م)، ص٢٤٢.

(١٥) محمد باشا السوراني: المشهور بمير كور أي الأمير الأعور، أمير إمارة سوران (١٨١٣– ١٨٣٦م). اشتهر

بشجاعته وحنكته؛ فأستغل ضعف الدولتين العثمانية والصفوية في عهده وقام ببناء كيان سياسي كردي قوي على أساس إمارته، فبنى القلاع الحصينة، وضرب النقود، وبنى المصانع المحلية للأسلحة والذخائر العسكرية، وسعى لتحقيق العدالة والأمن والاستقرار، وسيطر على مناطق واسعة من الأراضي المحيطة بإمارته ومنها أربيل، وتحالف مع بعض القوى المحلية ومنها محمد علي باشا في مصر، ومنحه والي بغداد لقب باشا. لكن هذه الامور لم تدم له؛ إذ توحدت الدولتان ضده، وأرسلت الدولة العثمانية حملة كبيرة للقضاء عليه، مما أدى بالنهاية إلى استسلامه ومقتله عام ١٨٣٦م. للتفاصيل ينظر: كاميران عبدالصمد أحمد الدوسكي، كوردستان العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ط١، دار سبيريز (دهوك، ٢٠٠٢م)، ص٩٩-١٠٢؛ رنا عبدالجبار حسين الزهيري، إيالة بغداد في عهد الوالي علي رضا اللاظ ١٨٣١- ١٨٤٢م، رسالة ماجستير، كلية الآداب (جامعة بغداد، ٢٠٠٥م)، ص٥٠-٥٦.

(١٦) محمد امين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، ترجمة: محمد علي عوني، تقديم: كمال مظهر أحمد، ط٢، دار الشؤون الثقافية (بغداد، د.ت)، ق٢، ص٢٢٩؛ هادي رشيد جاوشلي، تراث أربيل التاريخي (الموصل، ١٩٨٥م)، ص٢٣.

(١٧) علي رضا باشا اللاز أو اللاظ: من أهل طرابزون، تنقل في عدة وظائف، وتدرج في المراتب منها الوزارة وولاية حلب ثم والي ديار بكر. وبعدها أُسندت اليه ولاية بغداد، ثم ولاية شهرزور. اتصف بالكرم، وكان سمح الخلق، يتمتع بحرية الفكر ويميل إلى بعض البلاد العربية. أسندت إليه الدولة العثمانية مهمة المشاركة في حملة القضاء على المماليك والقضاء على إمارة سوران، وإعادة الحكم العثماني المباشر على المنطقة. تُوفي عام ١٨٤٥م. للتفاصيل ينظر: باقر أمين الورد، بغداد خلفاؤها ولاتها، ملوكها، رؤساؤها (بغداد، د-ت)، ص٢٣٧؛ يوسف عزالدين، النصرة في أخبار البصرة، ط٢ (بغداد، ١٩٧١م)، ص ٨٣.

(١٨) سعدي عثمان هروتي، كوردستان والإمبراطورية العثمانية: دراسة في تطور سياسة الهيمنة العثمانية في كوردستان ١٥١٤-١٨٥١م، ط١، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر (أربيل، ٢٠٠٨م)، ص٢٠٢.

(١٩) Republic of Iraq Development Board and Ministry of Development- Technical Section 5, the Future of Arbil – Alangtreim program, pp.18-20;
هشام سوادي هاشم،"أربيل في كتابات الرحالة الأجانب في العهد العثماني"، مجلة التربية والعلم، مج١٥، ع٣، كلية التربية، (جامعة الموصل، ٢٠٠٨م)، ص٩٥.

(٢٠) رحلة جوستن بيركنس عبر شمال العراق الأرض الكلاسيكية عام ١٨٤٩م، ترجمة: سيار الجميل، مجلة المورد، ع٤، (بغداد، ١٩٨٩م)، ص١٨٢؛ كاميران عبدالصمد أحمد الدوسكي، كوردستان العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ط١، دار سبيريز (دهوك، ٢٠٠٢م)، ص٣٤-٣٥.

(٢١) جيمس بيلي فريزر، رحلة فريزر إلى بغداد في ١٨٣٤م، ترجمة: جعفر الخياط (بغداد، ١٩٦٤م)، ص١٥؛ الدوسكي، المصدر السابق، ص٤٢.

(٢٢) للتفاصيل انظر: طارق نافع الحمداني، ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، (بيروت، ١٩٨٩م)، ص٥٣؛ فريزر، المصدر السابق، ص١٧؛ أحمد، المصدر السابق، ص١٧٢-١٧٥.

(٢٣) رحلة المستر جيمس برانت إلى المنطقة الكردية عام ١٨٣٨م، ترجمة: حسين أحمد الجاف، مطبعة الجاحظ، (بغداد، ١٩٨٩م)، ص٤٩؛ نقلا عن هروتي، كوردستان والإمبراطورية العثمانية، ص٢٢٩.

(٢٤) جليلي جليل (وآخرون)، الحركة الكوردية في العصر الحديث، ترجمة: عبدي حاجي، ط٢، مطبعة خاني (دهوك، ٢٠١٢م)، ص٢٦١–٢٦٢؛ هروتي، كوردستان والإمبراطورية العثمانية، ص٢٢٩.

(٢٥) عثمان علي، الكورد في الوثائق العثمانية، ط١، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر (أربيل، ٢٠١٠م)، ص١٢٨–١٢٩.

(٢٦) الحمداني، المصدر السابق، ص١٥٧؛ هاشم، المصدر السابق، ص٩٧؛ الدوسكي، المصدر السابق، ص٥٤.

(٢٧) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤–١٩٨٥م (بيروت، ١٩٦٥م)، ج١، ص٣٠ -٣٨؛ فلاديمير بوريوفيتش لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة: عفيفة البستاني، ط١، دار التقدم (موسكو، ١٩٧١م)، ص١٧٢.

(٢٨) للتفاصيل انظر: سالنامة ولاية الموصل، سنة ١٣٠٨هـ، ص١٤٣؛ سالنامة ولاية الموصل، سنة ١٣٣٠هـ، ص٢٧٨.

(٢٩) خانات، ومفردها خان، هو لقب تركي، وفي الأصل اختصار لكلمة قاغان، وبالعربية خاقان. وقد تسمى بهذا اللقب حكام الشعوب التركية القديمة. ويشير بعض المصادر أيضا إلى كونها كلمة فارسية معناها الأصلي "مخزن البضائع"، ثم أصبحت تعني الفندق في داخل المدن، وكان قسما منها يقع على خطوط المواصلات الخارجية لخدمة التجارة الداخلية والخارجية. للتفاصيل انظر: علي سيدي، رسملي قاموس عثماني (إستانبول، ١٣٣٠هـ/١٩١١م)، ج٢، ص٤١٥؛ محمد التونجي، المعجم الذهبي (فارسي–عربي)، ط١ (بيروت، ١٩٦٩م)، ص٢٣٢–٢٣٣؛ مادة خان، دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: أحمد الشنتناوي وآخرون (تهران، ١٩٣٣م)، م٨، ص١٩٢، ٢٠٤.

(٣٠) الحمداني، المصدر السابق، ص١٦٣؛ هاشم، المصدر السابق، ص٩٨–٩٩.

(٣١) سالنامة ولاية الموصل، سنة ١٣٠٨هـ، ص١٢٦، ١٤٧–١٥٠.

(٣٢) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، شركة التجارة والطباعة المحدودة (بغداد، ١٩٥٧م)، م٨، ص١٨؛ سعدي عثمان هروتي، دراسات أكاديمية في تاريخ كردستان الحديث، ط١، دار غيداء (عمان، ٢٠١٢م)، ص٤٠.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل انظر: خليل علي مراد (ترجمة وتعليق)، مختارات من كتاب الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية، (السليمانية، ٢٠٠٥م)، ص١٥٨.

(٣٤) عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٨٥٨–١٨٩٤م: دراسة وثائقية (الرياض، ١٩٨٢م)، ص٢١٢.

(٣٥) مارك سايكس، القبائل الكردية في الإمبراطورية العثمانية، ترجمة: خليل علي مراد، تقديم ومراجعة وتعليق: عبدالفتاح علي البوتاني، ط١، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع (دمشق، ٢٠٠٧م)، ص٢٠.

(٣٦) محمد داخل كريم السعدي، المصالح الأجنبية في الموصل ١٨٣٤–١٩١٤م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل (الموصل، ١٩٩٩م)، ص٢٨–٣٠؛ سايكس، المصدر السابق، ص٢٠.

(٣٧) لوريمر، المصدر السابق، ج٤، ص٢٢٠٣؛ مؤنس، المصدر السابق، ص١٨٠–١٨٣.

(٣٨) السعدي، المصدر السابق، ص٣٠–٣٢؛ سايكس، المصدر السابق، ص٢٠.

(٣٩) كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة: محمد الملا عبدالكريم (بغداد، ١٩٧٧م)، ص٣٥–٣٩؛ سايكس، المصدر السابق، ص٢١–٢٢.

(٤٠) سايكس، المصدر السابق، ص٢٢–٢٤.

(٤١) عبدالسلام البارزاني: وُلد عام ١٨٤٧م في منطقة بارزان في كوردستان، وتربى وتتلمذ على يد والده الشيخ محمد. تولى زمام الأمور في المنطقة بعد وفاة والده عام ١٩٠٣م. تمثل قيادته بالنسبة لتاريخ الحركة القومية الكردية بداية الكفاح الكردي في مجاليه السياسي والعسكري. وفي عهده نشطت الجمعيات السياسية الكردية في استنبول، واتسعت رقعة تحركاتها بدعم منه. قاد حركة تحرر واسعة ضد حكومة الاتحاد والترقي منذ عام ١٩٠٨م وتواصل مع الزعماء الكرد ومشايخ العراق وقادة الجمعيات الكردية في استنبول، تبعها شن حملة مقاومة شرسة ضد القوات العثمانية التي حاولت القضاء على حركته، والتي استمرت لعدة سنوات بين كر وفر، وانتصر عليها في عدة معارك مكنته من العودة إلى برزان عام ١٩١١م، ومنحه الوسام المجيدي عام ١٩١٢م. بدأت السلطات العثمانية بعدها بالتضييق عليه، وأُلقي القبض عليه وأُعدم شنقا في الموصل في الأول من يناير عام ١٩١٤م. انظر: صديق الدملوجي، إمارة بهدينان الكردية أو إمارة العمادية (الموصل، ١٩٥٢م)، ص٩٩–١٠٤؛ خليل علي مراد وعبدالفتاح علي بوتاني، صفحات من تاريخ الكرد وكوردستان الحديث في الوثائق العثمانية (١٨٤٠–١٩١٥م)، مطبوعات الأكاديمية الكوردية (أربيل، ٢٠١٥م)، ص ٤٤–٥٩.

(٤٢) Musul- Kerkuk- Arsiv Belgeler, pp.313-317.

(٤٣) Ibid, pp.313- 317.

(٤٤) دبليو. أي. ويكرام، وأدكاربي. أي. ويكرام، مهد البشرية: الحياة في شرق كردستان، ترجمة: جرجيس فتح الله (بغداد، ١٩٧١م)، ص١٦٧.

(٤٥) كان ريج قد رسم لأول مرة خرائط لبعض الواقع ومناطق كردستان العراق سنة ١٨٢٠م. كما أنَّ الملاحظات التي جمعها لوريمر في رحلته إلى الموصل سنة ١٩١٠م أسهمت في إدخال تعديلات على خارطة المنطقة. وكذلك قام نائب القنصل في الموصل بتنقيح وتعديل خارطة وزارة الحربية البريطانية عن الموصل وأطرافها سنة ١٩١٢م. للتفاصيل انظر: أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ص٣٤؛ محمد، المصدر السابق، ص٩١–٩٢.

(٤٦) Stuart A. Cohen, *British Policy in Mesopotamia 1903-1914* (London, 1976), pp.15-16.

(٤٧) يعد كل من ريج وتايلر وورلنصون ولوريمر من الدبلوماسيين البريطانيين في العراق الذين تميزت تقاريرهم بالدقة والوضوح بسبب اطلاعهم الواسع وثقافتهم العالية ومعرفتهم باللغات الشرقية. للتفاصيل انظر:

محمد ، المصدر السابق، ص٩٠؛ Cohen, op.cit, pp.272-273.

(٤٨) مراد وبوتاني، المصدر السابق، ص ٥٥؛ عامر بلو اسماعيل، "الموصل سنة ١٩١٣ وفقا لتقارير القنصلية البريطانية في الموصل"، مجلة اضاءات موصلية، ع٢٠، (جامعة الموصل، ٢٠٠٩م).

(٤٩) خالفين، المصدر السابق، ص٢٢ -٢٣.

(٥٠) India Office Record/ P&S/10/ 212/P.107. No.1311. Summary of Events in Turkish Iraq during the Month of November 1912.

(٥١) IORL/P&S/10/212/P.80. No.2388. Summary of Events in Turkish Iraq during the Month of June 1913.

(٥٢) فؤاد قزانجي، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥ -١٩٣٠م (بغداد، ١٩٨٩م)، ص٩٠؛ فارس تركي محمود اسماعيل، التمثيل الدبلوماسي الأجنبي في العراق ١٧٩٨–١٩١٤م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل (الموصل، ٢٠٠١م)، ص٩٧.

(٥٣) إبراهيم خليل أحمد، ولاية الموصل: دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨–١٩٢٢م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد (بغداد، ١٩٧٥م)، ص٢٣٥.

(٥٤) Foreign Office: 371/148/ 9876. No.186/ 13. Sir British Residency & Consulate General at Baghdad, February 5, 1906; F.O.371/346/9948.No.5677. Feb 20, 1907.

(٥٥) F.O.371/346/9948.No.5677. Feb 20, 1907.

(٥٦) السعدي، المصدر السابق، ص٢٧؛ قزانجي، المصدر السابق، ص٩٠.